جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السنة الثانية ليسانس

محاضرات في مادة
منهجية البحث العلمي

أستاذ المادة: عبد الرحمن بن جيلالي

السنة الجامعية: 2023/2022

مقدمة:

يعد البحث العلمي وآلياته أحد أهم سمات تطور العديد من الدول المتقدمة في العصر الحالي، ذلك أن الإنتاج الفكري والتكنولوجي هو خلاصة الفكر الإنساني الذي أوصل شعوب هذه الدول إلى بناء سرحها الحضري، وتطوير حياة الأفراد والمجتمعات عبر العالم.

إن الإهتمام بالوعاء المعرفي والبحثي من شأنه فتح المجال أمام تطور العلوم والأبحاث في جميع الميادين، لذا فالتحكم في آليات البحث والتمكن منها سيساعد الباحثين في تطوير أبحاثهم وتنمية أفكارهم لإيجاد الحلول للكثير من المشاكل والمعضلات التي تقف عائقً في وجه التنمية لدى العديد من الدول النامية.

ويعتبر التعاون بين الدول المختلفة في مجال البحث العلمي مهم وضروري، ولكن هناك حقيقة لابد أن نعيها، وهي أن البحوث التي تجرى في دول ما وبالرغم من نتائجها الإيجابية على واقع وبيئة هذه الدول وثقافتها، لا يمكن أن تصلح أو تطبق كما هي في دول أخرى، لذلك لابد أن يعرف البحث العلمي نقلة نوعية في جامعتنا ومراكز البحوث المختلفة، بإعتماد وسائل ومعايير البحث العالمية بما يخدم ظروفنا الواقعية في إيجاد الحلول الحقيقية.

لذا، فهذه المطبوعة جاءت لتزويد الطلبة الباحثين في الأقسام النهائية والدراسات العليا، بآفاق وآليات القيام بالبحوث العلمية الممنهجة، التي تعتمد على أساليب وتقنيات علمية نظرية وتطبيقية، وهو ما من شأنه إضفاء روح العمل الفني والإبداعي لدى الطلبة الباحثين في ترقية بحوثهم وتطويرها، بما يخدم مجال البحث العلمي ككل في الجزائر.

المحاضرة 01: البناء النظري لموضوع بحث علمي (بناء الإشكالية وهيكلة البحث).

تعد مرحلة البناء النظري لموضوع أي بحث علمي من المراحل الصعبة والخطوات الأساسية في حياة الباحث، وذلك لما تستوجبه من معلومات وقراءات وطرحات نظرية تعتمد على تفكير الباحث وإلمامه بموضوع وبيئة ومحيط بحثه، وبالتالي طرح الإشكالية بطريقة علمية تمكنه من الإجابة عنها أو إيجاد حلول لها وفق مقتضيات وخطوات البحث العلمي.

المطلب الأول: إختيار موضوع أو إشكالية البحث.

تعتبر مرحلة إختيار موضوع البحث مرحلة حاسمة وهامة للباحث، وهذا راجع لما يلي:

- ✓الإختيار يحدد نوعية نتائج البحث.
- ✓حسن الإختيار يشكل دافعاً وحافزا لمواصلة البحث.
- ✓نوع الموضوع المختار يحدد درجة أهمية المساهمة في إثراء البحث.

فإختيار موضوع البحث يتوقف على قدرة الباحث في تفسير ما يدور حوله من ظواهر علمية، إقتصادية، سياسية...إلخ، ما يستوجب تخصصه في مجال محدد، فالباحث في الجامعة مثلاً ملتزم بإختيار موضوع بحثه في إطار إعداده لمذكرة التخرج ضمن مجال إختصاصه، وهو ما يعطي للإشكالية وموضوع البحث ككل بعداً إستراتيجياً مهم يحظى بالإلمام بالجوانب المتعلقة بتخصص الباحث، فمثلاً عند دراسة ظاهرة تبيض الأموال، فإنه يمكن تناولها من عدة جوانب، منها: القانونية، الإقتصادية، المالية، الإجتماعية...إلخ، ما يعطي الباحث معالجة إشكاليته ضمن مجال تخصصه.

ففي بداية هذه المرحلة، يطرح الباحث الكثير من الأسئلة مثل: **من أين أبدأ؟ كيف أبدأ؟ كيف أحول فكرة البحث إلى موضوع للبحث؟**، وبالتالي طرح أفكار عديدة تتطلب صياغتها ضمن مسودة علمية منظمة وهادفة، وعموماً يختار الباحث إشكالية بحثه بعدة طرق ووسائل، منها:

- ♦ رصد ما يجري حوله في المجتمع من تحولات وتغيرات حول مجال إهتمامه؛
- ♦ الإرتباط بالبناء النظري لتخصصه سواء من الناحية النقدية لنظريات قائمة، أو بإختياره لمدخل جديد في تفسير ظواهر معينة؛

♦ التعرف على بعض نواحي النقص أو الضعف في مناهج الدراسات السابقة للتعرف على إشكاليات جديدة تحتاج إلى دراسة؛

♦ المطالعة الدائمة للباحث لمختلف الكتب والمجلات والجرائد والأخبار التي تهم مجال تخصصه، سواء كانت عبر الطرق التقليدية أو الإلكترونية كالإنترنت مثلاً؛

♦ محصلة المعارف والمعلومات التي يتلقاها الباحث أثناء تكوينه النظري أو التي يتزود بها من المؤطر للبحث، أو تلك الإنشغالات التي تطرح أثناء المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة.[1]

هنالك من الباحثين من عرف الإشكالية بالمقاربة (approche) أو الأفق النظري الذي تقرر إعتماده لمعالجة مشكل مطروح من خلال سؤال الإنطلاقة، و من هنا يرى هذا الباحث أن بناء الإشكالية يتم عبر ثلاثة مراحل أساسية هي:

- **المرحلة الأولى**: إستغلال القراءات و الحوار الإستكشافي، و تحديد مختلف المظاهر المرتبطة بالسؤال الجوهري (سؤال الانطلاقة)، و كذا العلاقات بين هذه الظواهر؛
- **المرحلة الثانية** : ترتبط هذه الظواهر بتوجهات نظرية مختلفة، و في هذه الحالة إما أن يعتمد الباحث توجهاً نظرياً معيناً ، أو يصغ توجهاً أخرا (أي انطلاقة نظرية أخرى) ولا يتم هذا المسعى – كما يرى هذا الباحث – بشكل آلي بل يعتمد على **التدرجية** و **المعارضة بين وجهات النظر المختلفة حول الموضوع أو المطابقة بينها**؛
- **المرحلة الثالثة** : و فيه يتم توضيح الإطار المفاهيمي للإشكالية.[2]

غير أن كل هذه المراحل مرتبطة و متداخلة مع بعضها البعض، فحتى إن تم عرضها بهذه الطريقة فإن الباحث المبتدئ لا يستطيع تخطي صعوبة وضع الإشكالية المناسبة إلا بالتدريب والممارسة عن طريقة الصواب والخطأ ومساعدة الباحثين الأكثر خبرة، لذا فإن القراءات المعمقة و الحوار الإستكشافي و كذا الملاحظات الأولية للميدان هي عمليات هامّة يجب حوصلتها من طرف الباحث حتى يتمكن من خلالها من عرض بعض التساؤلات الدقيقة إنطلاقا من السؤال الجوهري الأول و كذا القراءات المعمّقة.

إن كل هذه العملية تمكّن الباحث من حصر الإنطلاقة النظرية لإشكاليته، فما يهم أكثر في الإشكالية هو إبراز المشكل المراد دراسته بشكل واضح في المقام الأول ولا يتأتى ذالك إلاّ من

خلال القراءات المسبقة سواء من خلال المراجع المتخصصة أو البحوث العلمية و الدراسات الجادة ليتم وضع هذه القراءات في إطار نظري و مفاهيمي معين لينتهي بطرح تساؤلات جوهرية دقيقة تمهد الطريق أمام وضع فرضيات العمل.

الفرع الأول: تحديد السؤال الرئيسي للإشكالية.

إن القرار الحاسم في هذه المرحلة هو إختيار الفكرة القابلة للدراسة والبحث من حيث:

- أهميتها العلمية و/أو العملية.
- درجة الدافعية (الحافز) لإنجاز هذا البحث.
- قابليتها للدراسة (توفر المعطيات و إمكانية الوصول إلى مصدرها).

فبعد تفحص كل هذه الشروط يكون الباحث قد قرر الوقوف على فكرة معينة محدداً نقطة للإنطلاق، وبالتالي الوصول إلى السؤال الأساسي للبحث (السؤال المحيّر).

إذ يعد تحديد السؤال الرئيسي للإشكالية بمثابة المفتاح الأساسي لموضوع البحث، ذلك أنه يساهم في تحديد معالم بقية عناصر البحث وخاصة عنوان البحث والفرضيات، مما يستوجب من الباحث التدقيق في تحديد المتغيرات المتعلقة بالسؤال الجوهري للإشكالية، والذي يشترط في صياغته ما يلي:

- ✓ أن يكون محيّرا من الزاوية المنهجية ؛
- ✓ أن يكون عاماً و واضحاً ؛
- ✓ أن يحمل متغيرين أو أكثر حسب الهدف المسطر للدراسة؛
- ✓ أن يحمل في طياته التحفيز على البحث و الاستفسار، فيكفي في هذا المقام التذكير بأن الأسئلة المحيرة هي التي مكنت من الإكتشافات العلمية في كل المجالات.[3]

ويمكن تحديد السؤال الرئيسي للإشكالية عن طريق ضبط عنوان البحث وتحديده زماناً ومكاناً، حيث أن هذه المرحلة تؤدي بالضرورة إلى ضبط عناصر الإشكالية، ومن المؤكد أن صياغة هذه الأخيرة لا تتم بأسلوب واحد فقط، وإنما بأسلوبين، وهما:

- ♣ **أسلوب الإستفهام**: والذي يعتمد على جملة من الطرحات، كمثلاً:
  - أي العوامل أكثر تأثيراً على سلوك المستهلك؟
  - هل الخوصصة تحقق الجدوى الإقتصادية؟

- هل الإستقلالية أداة لتأهيل المؤسسة الإقتصادية؟
- لماذا هناك تهرب ضريبي وإقتصاد موازي في الجزائر؟

♣ **أسلوب الإثبات:** والذي يعتمد على الإستشهاد بحقائق لصياغة الإشكالية، والتي تعد سبب في طرح المشكلة، كمثلاً: الحوافز المادية التي تحقق رضا العمال كالأجر، التعويضات، والمنح.

أو كمثلاً الطرح التالي: الإشهار يضاعف المبيعات، فلماذا.....؟

الفرع الثاني: الفرق بين المشكل والإشكالية.

يخلط الكثير من الباحثين بين مصطلحي المشكلة والإشكالية ويعتبرونهما كمترادفين، إلا أنهما في الواقع مختلفين، ذلك أن علاقة المشكلة بالإشكالية هي كعلاقة الجزء بالكل، إذ يرى الكثير من المفكرين أن الإشكالية هي بمثابة مظلة تتسع لمجموعة من المشكلات، وبالتالي فإن المشكلة هي جزءٌ من الإشكالية.

فالمشكلة في الواقع هي شعور أو إحساس بوجود صعوبة لابد من تخطيها، أو عقبة لابد من تجاوزها لتحقيق هدف ما، ويكون حلها محصور وأكيد كمثلا إذا تعرضنا لمشكل إنعدام السيولة في مركز البريد بسبب تعطل وصول الأموال إلى المركز في فترة معينة، فإن هذه المشكلة تزول بوصول الأموال إلى المركز، وبالتالي حلها أكيد بعد فترة زمنية معينة ولا تستدعي التعمق في البحث عن حلول لها، وهي ما يصطلح على تسميتها بالمشكلة المغلقة؛

أما الإشكالية فهي تطرح قضايا عميقة وعالقة في الفكر الإنساني، ما تعكس ضرورة البحث فيها من أجل إيجاد حلول لها، فالإشكالية تتوقف في بدايتها على حلول إحتمالية تقبل الصحة أو النفي من خلال عملية البحث، وهي ما يصطلح على تسميتها بالمشكلة المفتوحة (الإشكالية)، كأن تكون مثلاً مشكلة إنعدام السيولة في المركز البريدي مجهولة، وبالتالي يستدعي هذا للقيام بعملية بحثية في هذه المشكلة المالية من خلال تشخيص الأسباب والحلول الإحتمالية التي نسعى إلى إثباتها أو نفيها في أرض الواقع.[4]

المشكلة (المغلقة) ⟵ هي شعور بوجود صعوبة مؤقتة لابد من تخطيها⟵ تقبل حلول أكيدة.

الإشكالية ⟵ هي مشكلة أو مجموعة من المشاكل المفتوحة ⟵ تعبر عن شعور بوجود صعوبة ظرفية (مدة زمنية أطول) لابد من تخطيها⟵ تقبل حلول إحتمالية يمكن إثباتها أو نفيها عن طريق البحث فيها.

المطلب الثاني: صياغة فرضيات البحث.

تعتمد صياغة الفرضيات بشكل عام على المراحل السابقة من البحث (بعد تحديد مشكلة البحث ومراجعة الدراسات السابقة) حيث يتم وضع الإقتراحات النظرية القابلة للإختبار عن أسباب المشكلة المفتوحة، وأبعادها المختلفة وكيفية علاجها.

وما إن يتم تحديد عناصر الإشكالية المراد دراستها بكل دقة ووضوح، يبدأ الباحث بتطوير الفرضيات وفق كافة الإحتمالات أو مسببات المشكلة، بشكل يوضح العلاقة بين متغيرين أو أكثر، بحيث يكون أحدها مستقل (وهو المسبب) والآخر تابع (وهو النتيجة).

الفرع الأول: تعريف الفرضية ومكوناتها.

تعرف الفرضية بأنها عبارة عن تخمين أو إستنتاج ذكي يتوصل إليه الباحث نتيجة قراءات أولية وإستكشافية، بحيث يتمسك به بشكل مؤقت، فهو أشبه برأي الباحث المبدئي في حل المشكلة، وعلى هذا الأساس فإن الفرضية تعنى بواحد أو أكثر من الجوانب التالية:

- ✓ حل محتمل لمشكلة البحث؛
- ✓ تخمين ذكي لسبب أو أسباب المشكلة؛
- ✓ رأي مبدئي لحل المشكلة؛
- ✓ تفسير مؤقت لمشكلة البحث.[5]

ومهما كان الشكل الذي تأخذه فرضية البحث من الأشكال السالفة الذكر، فلابد وأن تكون مبنية على معلومات، أي ليست إستنتاج أو تفسير عشوائي للظاهرة المدروسة.

وعموماً، تتكون الفرضية في أغلب الحالات من متغيرين أساسيين، الأول يدعى بالمتغير المستقل(Independent Variable) والثاني يدعى بالمتغير التابع (dependent Variable)، بحيث أن المتغير التابع هو المتأثر بالمتغير المستقل الذي يأتي نتيجة عنه في حالة السببية.

مثال تطبيقي:

الفرضية : **المستوى التعليمي للمستهلك يؤثر على إستهلاكه للمادة X**.

نلاحظ أن هذه الفرضية مركبة من متغيرين، المتغير الأول **المستقل** هو (المستوى التعليمي) و المتغير الثاني **التابع** هو (إستهلاك المادة X) . لتوضيح دقيق للعلاقة بين المتغيرين التي ستشكل موضوع الفحص و الإختبار نعرض هذا المخطط:

المستوى التعليمي ⟵ إستهلاك المادة X

لذا فعلى الباحث أن يحدد مستويات التعليم عند المستهلك و كذا مستويات إستهلاك المادة X ، و منه يصبح تحديد معنى المفهومين ضروري، بحيث يفترض من الباحث أن يحدد معنى المستوى التعليمي وكذا معنى الإستهلاك، ثم التساؤل عن طبيعة العلاقة المراد إختبارها في هذه الفرضية، و من هنا سيصبح الأمر بسيط بحيث نلاحظ من خلال هذه الفرضية أن الباحث سيحاول أن يفهم إن كان للمستوى التعليمي للمستهلك تأثير إيجابي على إستهلاك المادة X أم العكس.

ويوجد ثلاثة أنواع من المتغيرات، وهي:

- ***المتغير المستقل (الحر)***: ويسمى أيضاً بالمتغير الدال، وهو ذلك المتغير الذي يضطر الباحث فيه للإستعانة به في تفسير باقي المتغيرات، بحيث يكون هذا المتغير السبب أو العلة المؤدية إلى التأثير على باقي المتغيرات؛
- ***المتغير التابع***: وهو العنصر الثاني في الإشكالية أو الفرضية، بحيث تتغير قيمته تبعاً لتغير المتغير الدال (المستقل)، كعلاقة الدخل بالإنفاق مثلاً؛
- ***المتغير الوسيط***: وهو عنصر من العناصر التي تؤثر على المتغيرين (الدال والتابع)، وهو يتوسط هذين المتغيرين، مثل التغليف، الإشهار التجاري... إلخ، وذلك بالشكل الذي يدفع المستهلك للتعرف على المنتج وإقتنائه.

الفرع الثاني: أنواع الفرضيات وخصائصها.

هناك نوعان من الفرضيات، هما: الفرضية المباشرة (Directional)، والتي تتميز بالبحث في العلاقة الإيجابية بين المتغيرين المستقل والتابع، مثل "**توجد علاقة قوية بين التدخين والإصابة بمرض السرطان**"، والثانية هي الفرضية الصفرية (Null) التي تبحث في العلاقة السلبية بين المتغيرين، مثل "**لا توجد علاقة قوية بين التدخين والإصابة بمرض السرطان**".

وعلى هذا الأساس فإن الفرضيات تستوجب توفرها على مجموعة من الشروط الأساسية، وهي:

- يجب أن تكون الفرضية مبنية بشكل واضح و دقيق، و متغيراتها تحمل دلالة علمية واضحة يمكن قياسها و تعكس أهداف الدراسة، وأن لا تكون خيالية أو مستحيلة أو متناقضة معها.
- إمكانية التحقق منها، أي يجب أن تكون مبنية على وقائع يمكن فحصها وجمع معلومات حولها، وبالتالي قابليتها للقياس والإختبار التجريبي.
- قدرة الفرضيات على تفسير الظاهرة المدروسة، وتقديم تفسير شامل للمواقف وتعميم شامل لحل المشكلة.
- أن تكون متغيرات الفرضية ذات علاقة معتمدة، مع الحقائق والنتائج السابقة للبحوث.
- بساطة الفرضيات والإبتعاد عن التعقيدات في صياغتها، وإستخدام ألفاظ سهلة وغير غامضة.
- تحديد الفرضيات للعلاقة بين المتغيرات (المستقل والتابع والوسيط).

المحاضرة 02: تصميم خطة البحث وإختيار المنهج المناسب للدراسة.

من الضروري جداً قيام الباحث في هذه المرحلة من إعداد البحث أو مذكرة التخرج، بتقديم خطة واضحة المعالم ومركزة لبحثه إلى الجهة العلمية المسؤولة عن متابعة بحثه أو المشرف عليه لقبولها والمصادقة على محاور البحث مع تحديد المنهج المناسب لدراسته، وهو ما يقتضي إتباع منهجية معينة تقوم على التسلسل المتتالي لعناصر البحث التي تتضمنها المقدمة العامة.

الفرع الأول: تصميم خطة البحث ومنهجية تقديمها.

تقتضي ضرورة البحث وضع خطة متكاملة ومتجانسة لكل الخطوات التي يسعى الباحث للتقيد بها أثناء مراحل البحث، إذ تعرف بأنها: "**تلك الخطوط العريضة التي يسترشد بها الباحث عند تنفيذ دراسته**"،وبالتالي فإن الخطة هي المعيار الوحيد الذي يمكن بواسطته الحكم على جدوى البحث وجدارة الباحث في قيامه بهذا البحث.

وعموماً، تشمل خطة البحث مجموعة من العناصر الأساسية المتضمنة في المقدمة العامة للبحث، بغض النظر على العنوان الرئيسي للبحث الذي تبدأ منه الخطة، ثم طرح التساؤل الرئيسي (مشكلة البحث) وإنتهاءً بهيكلة البحث ضمن فصول ومباحث ومطالب، وهو ما سوف نشير إليه فيما يلي:

أولاً- عنوان البحث: من المشاكل التي أصبحت تعترض العديد من الباحثين أثناء تقديم بحوثهم للمناقشة أو التقييم، هو عدم إختيارهم أو ضبطهم الدقيق والشامل والواضح لعناوين بحوثهم، إذ تتطلب شروط البحث والمنهجية الحديثة التدقيق والتخصيص في عنوان البحث، فلم يبقى المجال مفتوح لدراسة المواضيع بشكل عام وإنما يشترط التخصص الدقيق في مفاهيم البحث حتى يكون لهذا الأخير نتائج أكثر دقة وواقعية وشمولية، وبالتالي فإن هذه المشكلة أصبحت تخلق جواً من الإنتقادات الكبيرة أثناء المناقشات الرسمية، ما يستوجب على الباحث النظر أكثر في إنتقاء العبارات المناسبة لعنوان بحثه والتحكم في المصطلحات البحثية لمتغيرات بحثه، فضلاً على شموليته و إرتباطه بموضوع البحث عامةً، والسؤال الرئيسي للإشكالية خاصةً.

ثانياً- مشكلة البحث: وتصاغ المشكلة بشكل يعطي إنطباعاً واضحاً على أنها موقفٌ غامض أو تساؤل يراود ذهن الباحث، ويحاول إيجاد حل أو جواب مناسب له كما سلف وذكرناه سابقاً، وبالتالي طرحها في شكل سؤال رئيسي عام يتضمن متغيرين أو أكثر بأسلوب إستفهامي أو إستشهادي، و يرفق عادةً بمجموعة من الأسئلة الفرعية التي توضح معالم الإشكالية الرئيسية للبحث.

ثالثاً- فرضيات البحث: إن الباحث غير مجبر على وضع عدد كبير من الفرضيات بل يبقى هذا مرتبط بطبيعة بحثه (أهداف الدّراسة) التي تفرض عليه عدداً معيناً من الفرضيات، إضافة إلى تقييم الوسائل المنهجية المتوفرة لديه لإختبارها، بحيث لا يعقل مثلاً لباحث مبتدئ على مستوى معين من البحث أن يبني بحثه على أساس ثلاث أو أربع فرضيات، و هو يعرف مسبقاً أن الوسائل المنهجية و التطبيقية غير متوفرة لديه، لذا فقد تكون هنالك فرضية واحدة شاملة لكل جوانب موضوع البحث، أو أكثر من فرضية واحدة.

رابعاً- أهداف البحث: ينعكس هذا المحور من خطة البحث في تحديد ماهية هدف الخوض في مثل هذا الموضوع من قبل الباحث، وما الذي ينبغي منه التوصل إليه، وهنا يمكننا تحديد أهداف البحث المختلفة والتي ترتبط بكل محور نظري أو تطبيقي من محاور البحث، كهدف الوصول إلى نتيجة أو نموذج لنظرية معينة، أو إيجاد حل مناسب لمشكلة ما...إلخ، فهذه الأهداف تختلف من بحث لآخر حسب طبيعته ومبتغى الباحث، وهي دائما تكتب على شكل نقاط تتضمن عدد معين من الأهداف (ما بين 4 أو 5 أهداف على العموم).

خامساً- أهمية البحث: يجب على الباحث أن يحدد أهمية بحثه في عبارات أو فقرات واضحة ومقنعة، وخاصة من الناحية العلمية (التخصص الأكاديمي المدروس)، وكذا من الناحية الإقتصادية والإجتماعية...إلخ، أي الوضع العام أساساً.
وتنعكس أهمية البحث عادةً بجانبين أساسيين، هما: ماهي أهمية موضوع البحث مقارنة بالموضوعات الأخرى التي درست أو تدرس نفس الظاهرة أو المشكلة البحثية؟ ولمن تكون تلك الأهمية من شرائح المجتمع وفصائله المختلفة؟

سادساً- حدود البحث: ونقصد بها الحدود الموضوعية (العلمية) التي نهدف من خلالها إلى تخصيص وتدقيق موضوع البحث في بعض الحالات، وكذا الحدود المكانية(الجغرافية) والزمنية التي جرى فيها البحث أو تطبيق البحث.
فحدود البحث لابد من ذكرها وتحديدها من قبل الباحث حتى يلتزم بمجال بحثه من جهة، وعدم تحمله لأعباء التغيرات التي قد تجري بعد فترة إنهائه للبحث وبيئة إجرائه لهذه الدراسة أو التجربة، وبالتالي تفادي إنتقادات لجنة المناقشة العلمية لما قد يطرأ من تغيير على بيئة البحث في فترات زمنية مستقبلية.

سابعاً- منهج البحث: من خلاله يختار الباحث المنهج الموافق لطبيعة بحثه أو الدراسة التي ينوي القيام بها، هل هو المنهج الوصفي التحليلي؟ أم هو المنهج التاريخي؟ أم الإستقرائي؟...إلخ، وهو ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل لاحقاً، إذ يتم إختيار أحد هذه المناهج من قبل الباحث على ضوء الإمكانيات المتاحة له وطبيعة موضوعه، فإذا كان الباحث مثلاً يبحث في موضوع علمي معين لإثبات علاقة طبيعية (كيميائية مثلاً)، فإنه سوف يعتمد على المنهج التجريبي للوصول إلى النتيجة المرجوة، والعكس بالنسبة لباحث يبحث في موضوع إجتماعي (سلوك المستهلك مثلاً) يعتمد في أدواته المسح الإستقصائي، فإنه بالضرورة سوف ينتهج المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى هدفه.
ثامناً- الدراسات السابقة: وهي تلك البحوث والدراسات العلمية السابقة، التي أجراها باحثون آخرون في هذا الموضوع أو موضوعات مشابهة، فالباحث ملزم بتقديم دراستين على الأقل في موضوع بحثه أو تقاربه قبل مزاولة بحثه، حتى تكون مرجع وطريق يهتدي بها الباحث في خطوات بحثه.

كما أن هذه الدراسات تتنوع بين ما هي محلية وأجنبية، وهي مهمة ضمن عناصر البحث حتى تحدد البعد المقاربتي للباحث وما سيقدمه كقيمة مضافة في بحثه هذا، وغالباً ما يشار إلى هذه الدراسات ضمن عناصر المقدمة العامة في شكل فقرات تشير إلى معلومات حول صاحب الدراسة وموقعها الجغرافي والزمني بالإضافة إلى نبذة عن إشكالية البحث والنتائج والتوصيات المتوصل إليها.

تاسعاً- هيكلة البحث: من خلال هذا العنصر، أو في هذه المرحلة يقوم الباحث بهيكلة (تقسيم) بحثه ضمن أبواب وفصول ومباحث ثم مطالب وفروع، حيث يشترط تحقيق توازن في خطة البحث، فغالباً ما تستعمل الأبواب عند تأليف الكتب والمجلدات، والفصول عند القيام بإعداد مذكرات التخرج، لذا فلابد للبحث أن يتضمن مجموعة من الفصول (نظرية و تطبيقية)،وبالتالي تحقيق التوازن في خطة البحث سيعتمد على المحاور التي سيقف عندها الباحث.

مثال: إذا قام أحد الباحثين بتقسيم بحثه إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وفي الفصل الأول جزئه إلى ثلاثة مباحث وفي كل مبحث إلى مطلبين، فيجب أن يتحقق التوازن في الفصل الثاني والثالث كما يلي:

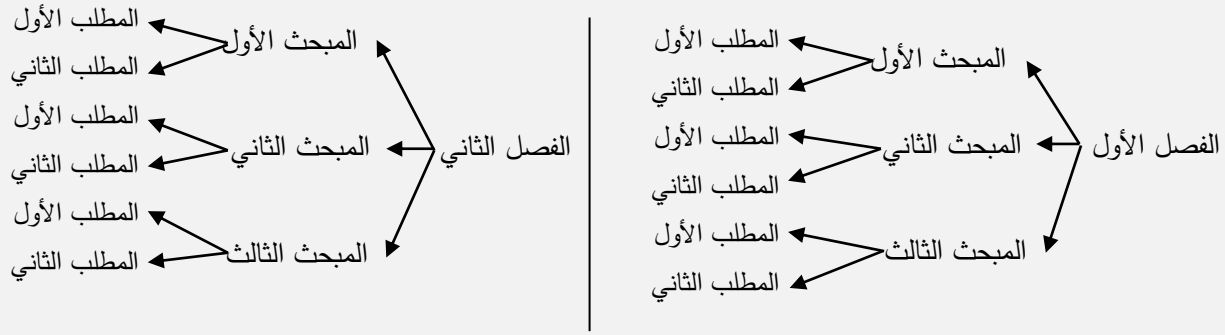

ملاحظة: يجب أن يتضمن الفصل التطبيقي (الفصل الثالث) نفس التقسيم حتى يتحقق التوازن في خطة البحث، مع الإشارة إلى أن الفروع لا تكتب ضمن خطة البحث ولا تقترن بعدد محدد، فيمكن مثلاً للمطلب الأول أن يحتوي على فرعين فقط والمطلب الثاني أربعة فروع.

عاشراً- تحديد أداة جمع المعلومات وإختيار العينة: إذ يجب تحديد طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها، ومن ثم تحديد أداة جمع هذه المعلومات كأن تكون كتب ومقالات ووثائق بالنسبة للدراسات ذات طابع وثائقي أو تاريخي، والإستبيان للحصول على معلومات أولية بالنسبة للمنهج الإستقرائي أو الوصفي، إذ يمكن الإعتماد على أكثر من أداة في جمع البيانات المختلفة كإستخدام الإستبيان للعينة من المجتمع والمقابلة لعينة أخرى محدودة.

كما يجب على الباحث إختيار نوع عينة الدراسة وحجمها، وذلك وفق ما تتوفر لديه من معلومات، فمثلاً إذا لم تتوفر قاعدة البيانات لمجتمع الدراسة فإن الباحث سوف يعتمد على العينة العشوئية البسيطة، وبالتالي لابد على الباحث أن يكون واعياً بسبب إختياره لهذا النوع من العينات أو تلك، وميزتها وعيوبها وخاصة من ناحية التحليل الإحصائي وإستخراج النتائج.

المحاضرة 03: مناهج البحث العلمي.

إن المقصود بمناهج البحث العلمي هي تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة، التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الإهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، وعليه فإن المناهج التي تصلح للبحث عن حقيقة ظاهرة معينة، تختلف بإختلاف الموضوعات المطلوب بحثها.[6]

ونتيجةً لأهمية إختيار المنهج المناسب من قبل الباحث في تحديد نوع الدراسة المراد القيام بها، إرتئينا التعمق أكثر في الموضوع كما أشرنا إليه سابقاً، للتعرف على أنواع هذه المناهج، وكيف يمكن إنتقاء وإعتماد المنهج المناسب للبحث.

فتصنيف مناهج البحث العلمي وفقاً لأراء وإجتهادات العديد من المفكرين، يقسم إلى خمسة أنواع وهي:

أولاً- المنهج التاريخي (الوثائقي): يدور هذا المنهج حول الجهود الضخمة التي يبذلها الباحثون لتحليل مختلف الأحداث التاريخية التي حدثت في الماضي وتفسيرها، بهدف الوقوف على حقيقتها العلمية، وتحديد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات وإستخلاص العبر منها.

وبناءً عليه، يستخدم هذا المنهج الإسترجاعي أو ما يصطلح البعض على تسميته بالمنهج الوثائقي للحصول على أنواع مختلفة من البيانات والمعلومات ذات الطابع المعرفي لتحديد تأثير هذه الأحداث على المشكلات والقضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع في الوقت الراهن، كدراسة ظاهرة طبيعة مرضية وراثية، أو زراعية...إلخ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأحداث التاريخية تعتبر مادة دسمة للباحث، فإختيار هذا الأخير للمنهج التاريخي لدراسة موضوع بحثه، يسترشد بفرضيتين أساسيتين، وهما:

- **التاريخ يعيد نفسه:** أي أن الظاهرة التي وقعت في الماضي كان لها أسباب وحلول في الماضي، وبالتالي فإن الإستعانة بها كتجربة سابقة للوصول إلى حل في الحاضر؛
- **الظواهر والأحداث وليدة بيئتها:** أي أن أسباب المشكلات ومظاهرها هي نتيجة الواقع الحالي، وبالتالي فإن الحل الذي يخضع للتجربة قد يؤول إلى النجاح أو الفشل.

إلا أن أهم ما يلاحظ على المنهج التاريخي في رأي بعض الباحثين، أنه لا يعتبر علماً بإعتبار أن من يقومون بإسترجاع الأحداث التاريخية لتحليلها، لا يقومون بملاحظة الظواهر التي حدثت فعلاً حتى يمكن لهم دراستها بطريقة موضوعية.

إن هذه الملاحظة لا تقلل من أهمية المنهج التاريخي بإعتباره علماً إنسانياً ساهم في إيجاد العديد من الحلول لمشاكل راهنة إعتماداً على معلومات تاريخية، ذلك أن التاريخ من الناحية الموضوعية عبارة عن قواعد ذات دلالات، هدفها التحليل والسرد العلمي المنطقي لوقائع حدثت في الماضي وربما تكررت في الحاضر.[7]

ويتميز المنهج التاريخي بعدّة خصائص، أهمها:

– المنهج التاريخي غير منفصل عن التاريخ؛

– يمكّن المنهج التاريخي من جمع المعلومات، تحليلها و تفسيرها بطريقة نقدية موضوعية؛

– هو أداة ووسيلة المنهج العلمي للتاريخ، و أداة للوصول إلى التعميمات و القوانين قصد التنبؤ؛

– هو كذلك الوسيلة المنهجية للمؤرخ التي تسمح له بجمع المعلومات عن الأحداث و الحقائق الماضية و فحصها، نقدها، تحليلها و التأكد من صحتها، عرضها و ترتيبها و تنظمها وتفسيرها و إستخلاص التعميمات التي تفسر الماضي لإستشراف المستقبل.[8]

كما يعاب على هذا المنهج بعض الأمور، وهي:

- قد تتعرض بعض الأحداث التاريخية للتلف والتزوير، وبالتالي من الصعب القول أن التاريخ سيعطينا معرفة كاملة حول مختلف جوانب الحياة.

- صعوبة تطبيق المنهجية العلمية بمراحلها المختلفة لتغيير الأحداث التاريخية، وذلك بسبب طبيعة الحدث التاريخي وخصائصه.
- صعوبة وضع فرضيات واضحة مبنية على أسس نظرية قوية للأحداث التاريخية.

ثانياً- المنهج التجريبي: يعد المنهج التجريبي من بين القضايا التي شغلت المفكرين للتحقق من صدق المعطيات والوقائع والبرهنة عليها للوصول إلى معرفة العلاقة أو القاعدة التي تحكم متغيرات الظاهرة أو الشيء محل الدراسة، وقد توصل الباحثون إلى أن أقرب طريق إلى ذلك هو التجربة أو الإختبار التجريبي.

إذ يعرف المنهج التجريبي بأنه عبارة عن: "**تلك الطريقة التي يقوم بها الباحث أو من خلالها، بتحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر أثناء البحث أو التجربة التي تخص ظاهرة ما، والعمل على السيطرة على مثل تلك الظروف والتغيرات، والتحكم بها**".[9]

يقوم الباحث عادةً بالتحكم في واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة الموجودة في مشكلة البحث وفرضياتها، بغرض معرفة تأثيرها على المتغيرات التابعة، ومن ثم قياس مثل تلك التأثيرات في الظروف البيئية الملائمة أو المشابهة لتلك التي قامت فيها التجربة، حتى يمكن تعميم نتائج الظاهرة.

وعموماً يمكن القول أن المنهج التجريبي يتضمن عدداً من الخطوات أو المراحل المبرمجة، أهمها ملاحظة المشكلة أو الظاهرة موضوع الإهتمام والتعرف على أبعادها أو أسبابها على شكل فرضيات قابلة للإختبار، ومبنية على أسس نظرية قوية، ومن ثم وضع تصميم التجربة ونوعها ومكان إجرائها للحصول على النتائج المرجوة.

ومن الخصائص العامة للمنهج التجريبي، ما يلي:

- يقوم على الدقة في إختبار شرعية الفرضيات التي تم وضعها.
- التعرف على حجم التغير الذي ينشأ نتيجة تعرض المجموعة الفاحصة لتأثير المتغير المستقل.
- يسعى للكشف عن العلاقات السببية بين العوامل المؤثرة والظاهرة محل الإهتمام.

– يمكن الباحث من إبداء أو إبراز ملاحظته العلمية الدقيقة عند مقارنة مضمون الفرضيات التي وضعها والواقع أو النتائج المتوصل إليها.

كما يعاب على إستخدام هذا المنهج ما يلي:

• صعوبة التحكم بجميع ظروف الموقف التجريبي والمتغيرات الأخرى ماعدا المتغير الواحد المستقل، خاصة وأن هناك عوامل سببية كثيرة في المجالات الإجتماعية والإنسانية، كعدم تعاون أفراد عينة الدراسة مثلاً فيما يتعلق بضبط الأنماط السلوكية، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى صعوبة تعميم نتائج التجربة.

• يعتبر البعض من المختصين في المنهجية أن الموقف التجريبي للباحث هو متغير ثالث يضاف إلى المتغيرين الآخرين (المستقل والتابع)، والذي يحاول الباحث إيجاد علاقة بينهما، مما سيؤثر على نتائج الدراسة.

• هناك الكثير من القوانين والتقاليد والقيم التي تقف عقبة بوجه إخضاع سلوكيات الإنسان للتجربة، بحيث أنه قد يكون لهذا المنهج تأثير مادي أو معنوي على الإنسان، وهذا يعتمد على طبيعة التجربة نفسها.

ثالثاً– المنهج الوصفي التحليلي: إن الكثير من المختصين في منهجية البحث ينظرون إلى وصف وتحليل المحتوى كمنهج، ذلك أنه يرتكز على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، كما قد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة.

إذ يهدف هذا المنهج إما إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونه، أو تقويم وضع معين لأغراض عملية، فهو منهج خاص بالدراسات الإجتماعية التي تقوم على عمليات المسح الإستقصائي أو دراسة الحالة.

بشكل عام، يمكن تعريف هذا المنهج بأنه: " **أسلوب من أساليب الوصف والتحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة، أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة**".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنهج الوصفي يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع إجتماعي، وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة.

كما يضاف إلى هذا المنهج إعتماده على طرق مختلفة ومتعددة في جمع البيانات كالمقابلات الشخصية، والملاحظة المباشرة، والإستبيان...إلخ، وهو ما سوف نراه لاحقاً بالتفصيل، أما عن مراحل تطبيق هذا المنهج فإنها تتلخص في مرحلتين أساسيتين، الأولى ويطلق عليها بمرحلة الإستطلاع، والثانية يطلق عليها مرحلة الوصف الموضوعي، إذ تهدف المرحلة الأولى إلى تكوين الأطر النظرية للبحث والتي يمكن إختبارها تطبيقياً فيما بعد، وبناءً عليه يعد التحديد الدقيق لمشكلة البحث وصياغة فرضيات الأساس من المراحل التمهيدية للمرحلة الثانية، وهي الوصف الموضوعي لظاهرة معينة.

ومن أهم مميزات هذا المنهج ما يلي:
- توفير بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة.
- تقديم تفسيرات واقعية للعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة.
- يساعد على قدر معقول من التنبؤ المستقبلي للظاهرة.

وأما ما يعاب على إستخدام هذا المنهج، فهو يتلخص فيما يلي:
- التحيز الشخصي للباحث أثناء جمعه للبيانات المختلفة حول الظاهرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الحصول على بيانات غير دقيقة.
- محدودية تعميم الظاهرة المدروسة في بعض الأحيان، وخاصة إذا ما تعلقت بدراسة ظاهرة إجتماعية ما تصلح في بيئة معينة ولا تصلح في أخرى نتيجة إختلاف العادات والتقاليد والعقائد...إلخ.

رابعاً- المنهج الإستقرائي: يتمثل المنهج الإستقرائي في الإنتقال من الخاص إلى العام، إذ يشمل مختلف الإستنتاجات العلمية المستمدة من الملاحظة أو التجريب، ومعنى كلمة إستقراء بحسب الترجمة للكلمة اليونانية (Enay Wyn) بمعنى "**يقود**"، حيث تدل على حركة العقل

للقيام بعمليات هدفها الوصول إلى قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات أو التفاصيل التي تم إدراكها من قبل الأفراد.[10]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فرقاً واضحاً بين الإستقراء والإستنباط، ذلك أن هذا الأخير يرتبط بكافة العمليات الذهنية داخل العقل، والتي تبدأ على شكل فكرة عامة يعتبرها الفرد مسلمات أو بديهيات ترتبط بذهن الباحث فقط، وأما الإستقراء فهو إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الفرع أو الجزء من خلال الفرضية القائلة بأن الفرع أو الجزء يقع ضمن الكل، وهو الأمر الذي قد يعرقل عملية تعميم نتائج الإختبارات التي أجريت على مجمل الجزئيات.

من جهة أخرى، يتضمن الإستقراء ملاحظة الباحث للجزئيات أو فرعيات موضوع الإهتمام، وبطريقة تحليلية منطقية بهدف إشتقاق بعض القوانين والأطر النظرية، وذلك من خلال تعميم النتائج التي تم التوصل إليها بعد إختبار بعض الجزئيات أو الحالات على كافة الأجزاء أو الحالات المكونة لظاهرة معينة لم تتم دراستها من قبل.

وقد بدأ إستخدام هذا المنهج منذ سنوات قليلة في تحليل المضامين الفعلية لظواهر سلوكية، وإجتماعية، وإقتصادية، وسياسية في المجتمعات الإنسانية، ذلك أن هذا المنهج مفيد جداً في تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الإستهلاك العام مثلاً لشريحة إقتصادية وإجتماعية في مجتمع دون غيره من المجتمعات.

وبشكل عام، يمتاز هذا المنهج بإعتماده على الدراسات الميدانية والوثائق والإحصائيات الرسمية ومختلف وسائل الإعلام للوصول إلى المواقف أو الآراء الفعلية للفرد تجاه ظاهرة معينة في المجتمع دون أي تدخل شخصي أو تحيز من قبل الباحث.

خامساً– **المنهج المقارن:** كان تفكير القرن السابع عشر مرتبط بالنظرة الثبوتية و إستقرار المؤسسات الإجتماعية، فعلى هامش البناءات النظرية للمنظرين، كان المسافرون و الذاهبون في مأموريات يستقدمون معهم حكايات خاصة بأسفارهم أين يصفون عادات الشعوب المسماة "بالمتوحشة"، ونظراً لصعوبة البرهنة والتدليل في علم الإجتماع، فشل المنهج التجريبي والسوسيومتريا في تعويض التجارب، جاء دور "**كايم**" ليؤكد أن : " **المنهج المقارن هو التجريب غير المباشر** " إذ يساعد كذلك على إستخراج العلاقة بين الوقائع الملاحظة.

وهنا يجب أن نفرق بين المقارنة بمختلف أنواعها والمنهج المقارن الذي هو الوسيلة التي تسمح لعالم الإجتماع بتحليل المعطيات الواقعية و إستخراج العناصر الثابتة، المجردة والعامة عندما يبدأ التفسير السوسيولوجي، لذلك نجد أن الكثير من المؤلفين يعتبرون المنهج المقارن هو المنهج الخاص بالسوسيولوجيا، فهو يستلزم إقامة نماذج سوسيولوجية التي تتحدد من خلال الشروط التالية:

- يقاس نجاح المنهج المقارن بمدى نجاح تحديد النماذج الاجتماعية؛
- تحديد المقاييس الصالحة للمقارنة ؛
- تحديد الوحدات المراد قياسها ؛
- يجب التأكد من مقارنة العناصر المتشابهة القابلة للمقارنة؛

ويمكن أن يستعمل المنهج المقارن في مجالات التالية:

♣ المقارنة التاريخية: إذ يعطي التاريخ لعلم الاجتماع مجالا واسعا للمقارنة، كأن تكون المقارنة داخل المجتمع الواحد، أو بين عدة مجتمعات من نفس النموذج؛

♣ المقارنة الإحصائية: يعتبر الإحصاء كوسيلة للمقارنة، غير أن المقارنة في الإحصاء مشروطة بعدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

– يجب أن يعالج الإحصاء موضوع محدد، و مجموعة من الوقائع المنسجمة، فلا يجب أن يكتفي بالمعدلات والتكرارات، فيمكنها أن تخفي عناصر مهمة؛

– يجب دراسة الظاهرة في حينها مع ملاحظة التغيرات التي تطرأ، ويمكن متابعة الظاهرة من البداية حتى النهاية .[11]

المحاضرة 04: مصادر وأدوات جمع المعلومات.

بعد أن تتم تغطية الإطار النظري للبحث، ووضع الفرضيات وتحديد المتغيرات وطرق قياسها، تأتي مرحلة جمع البيانات والمعلومات الازمة للبحث، فهنا يحتاج الباحث إلى مصادر معطيات يستقي منها مختلف البيانات الضرورية لإختبار وفحص الفرضيات المقترحة.

الفرع الأول: مصادر المعلومات.

إذ يمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات إلى نوعين أساسيين، هما:

أولا– **المصادر الأولية:** وهي تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة إستناداً إلى الملاحظة أو التجريب، أو الإحصاء، أو جمع البيانات ميدانياً لغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقاً، فهي في الغالب بيانات يتم جمعها لأول مرة، فتكون عبارة عن بيانات غير جاهزة. وتعد أوعية نقل المعلومات الأولية من أهم الأوعية والمصادر، كما أنها تعتبر إضافة حقيقية جديدة لحصيلة المعرفة البشرية.

ثانياً– **المصادر الثانوية:** وهي تلك المصادر التي توفر المعلومات أو البيانات اللازمة للبحث بشكل طبيعي مجمعة وجاهزة للإستخدام، إذ تعتمد في معلوماتها ومادتها أساساً على الأوعية والمصادر الأولية، وبالتالي على معلومات تم تسجيلها سابقاً، حيث يتم ترتيب هذه المعلومات وفقاً لخطط معينة لتحقيق أهداف علمية معينة مثل الكتب، المجلات، التقارير، المشورات...إلخ.

ومن أهم مصادر المعلومات الثانوية، نجد:

- البيانات المالية والإحصائية التي توفرها أو تنشرها الهيئات الرسمية (الحكومية) عبر مؤسساتها كالوزارات والجمارك، الديوان الوطني للإحصاء...إلخ، عبر منشورات خاصة، أو تقارير سنوية، أو مجلات، أو مواقعها الإلكترونية.
- المعلومات الكيفية التي توفرها المنابع المكتبية والصحفية والإعلامية، كالوثائق المكتوبة، الصحف والمجلات، الأفلام والأشرطة المرئية والمسموعة، التعبير الشفوي...إلخ.

وعموماً، يلجأ الباحث إلى المصادر الأولية إذا لم تكن هناك بيانات مجمعة أو متوفرة عن الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث، أو عند عدم كفاية البيانات أو دقتها، أما إذا كانت البيانات اللازمة للبحث موجودة أصلاً وكانت تلبي إحتياجات البحث، ففي هذه الحالة تنتهي الحاجة إلى قيام الباحث بتجميع البيانات بنفسه من مصادرها الأولية

الفرع الثاني: طرق وأدوات جمع المعلومات.

يعد جمع المعلومات الكافية والوافية والشاملة لكل الجوانب الخاصة بموضوع البحث ومشكلته، جهدٌ منظم يحتاج إلى مهارة وإنتباه من قبل الباحث، إذ يسير جمع المعلومات في البحث العلمي في إتجاهين، هما:

- جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والوثائقي في البحث، والتي تعتمد في غالبيتها على المصادر الثانوية للمعلومات، كالكتب والمقالات، والدوريات، والتقارير، وكل الوثائق الأخرى التي تعالج موضوع البحث بشكل نظري وافي بالغرض.
- جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني أو التجريبي في حالة إعتماد البحث على أحد مناهج البحوث الميدانية التجريبية، التي تعتمد على المصادر الأولية في جمع البيانات كالمقابلة، والإستبيان، والملاحظة الشخصية، والأساليب الإسقاطية، وهي ما تسمى بأدوات جمع المعلومات أو البيانات، والتي يمكن تفصيلها، وتدقيقها فيما يلي:

أولاً- المقابلة (Interview): يمكن تعريف المقابلة بأنها: "**عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين، بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف بحثه**"، ومن الأهداف الأساسية للمقابلة الحصول على البيانات التي يريدها الباحث، بالإضافة إلى التعرف على ملامح أو مشاعر أو تصرفات المستجوبون في مواقف معينة.

وتصنف المقابلة من حيث طريقة إجرائها أو تنفيذها، إلى:

- ***المقابلة الشخصية***: ويجلس فيها الباحث وجهاً لوجه مع المستجوب.
- ***المقابلة التيلفونية***: ويتم إجراؤها عن طريق الإتصال الهاتفي.
- ***المقابلة الإلكترونية***: والتي تتم بواسطة الإنترنت عبر جهاز الكمبيوتر من خلال البريد الإلكتروني أو المحادثة الكتابية أو الصوتية، التي تجري عبر أحد برامج الإتصال الإلكترونية.
- ***المقابلة التليفزيونية***: والتي تتم بواسطة الأقمار الصناعية من خلال محطات تليفزيونية عبر أجهزة الإرسال والإستقبال.

ولكل طريقة من الطرق السالفة الذكر مزاياها وعيوبها، نذكر منها:

1.مزايا المقابلة: تمتاز المقابلة كوسيلة لجمع البيانات بمزايا عدة تجعلها وسيلة فعالة في العديد من البحوث الإجتماعية، وأهم هذه المزايا تتلخص فيما يلي:

- ✓ إرتفاع نسبة الردود مقارنة بالإستبانة، وغزارة المعلومات التي يحصل عليها الباحث.

✓ المرونة وقابلية توضيح الأسئلة للمجيب أو المسؤول في حالة عدم إستيعابه أو فهمه للسؤال، كما تعطي للباحث فرصة لإستفسار المستجوب إذا كانت الإجابة تتطلب ذلك.
✓ تعتبر المقابلة وسيلة لجمع البيانات عن عوامل شخصية، أو ظواهر وإنفعالات خاصة بالفرد المستجوب، وهي أمور قد لا يمكن الحصول عليها بطرق أخرى كالإستبيان.
✓ تعتبر المقابلة وسيلة ممكنة التطبيق في المجتمعات الأمية، أو مجتمعات الأطفال بعكس الإستبيان.

2.عيوب المقابلة: تتلخص فيما يلي:
✓ تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من قبل الباحث إذا كان عدد الأفراد المشمولين بالدراسة كبير ومدة المقابلة طويلة، بالإضافة إلى إرتفاع تكاليفها.
✓ صعوبة الوصول إلى بعض الأفراد ومقابلتهم شخصياً إما بسبب مراكزهم الإجتماعية كالوزراء والمديرين...إلخ، وإما بسبب تعرض الباحث لمخاطر أثناء إجرائه للمقابلة مع أفراد خطرين كالسجناء، ومهربين...إلخ.
✓ قد تتأثر المقابلة بالحالة النفسية للباحث والمستجوب، فإذا كانت الحالة النفسية لأحدهما غير جيدة أثناء إجراء المقابلة، فإن هذا سيؤثر سلباً على البيانات والمعلومات المستقاة من المقابلة.
✓ إمكانية التحيز من قبل المبحوث للظهور بشكل لائق أمام الباحث.

ثانياً- الإستبيان(Questionnaire): وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المستجوبين حول ظاهرة أو موقف معين، ويعد الإستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات الخاصة بالعلوم الإجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات، أو تصورات تخص أفراد العينة.
ويتم تقديم الإستبيان عادةً إلى الأفراد المستجوبين إما عن طريق إرسالها بالبريد إلى المستجوب وإعادتها إلى الباحث بعد تعبئته، وإما بتعبئتها بوجود الباحث شخصياً أو إلكترونياً بواسطة الإنترنت.
ومن الأمور الشكلية الواجب مراعاتها عند تصميم وإعداد الإستبيان، ما يلي:
♦ أن يكون الإستبيان مطبوع بشكل أنيق وواضح، وبطريقة تجذب المستجوب للإجابة عنه.

♦ أن يتم تقسيم الإستبيان إلى أجزاء حسب طبيعة موضوع الدراسة، ويفضل وضع الجزء الخاص بالمعلومات الخاصة للمستجوب في أخر الإستبيان.

♦ يجب صياغة الأسئلة بشكل واضح ومحدد، وبلغة تتناسب مع مستوى المستجوبين، وتجنب إستخدام تعابير قد تكون غير مفهومة أو واضحة بالنسبة للمستجوبين.

♦ إذا وردت بعض التعبيرات أو المصطلحات الغامضة أو التي تحتمل أكثر من تفسير، فيجب تعريفها للمستجوب.

♦ أن يكون طول السؤال متناسباً، إذ يتوجب على الباحث تجنب الأسئلة الطويلة التي قد تضلل المستجوب.

♦ في حالة إعتماد الأسئلة التي تتضمن خيارات، فيجب أن يتم وضع جميع الإختيارات الممكنة للإجابة، مع إضافة خيار آخر حر يجيب عليه المستجوب إذا لم يتوافق مع الإختيارات المقترحة من قبل الباحث.

♦ البدء بالأسئلة العامة ثم التدرج إلى الأسئلة الخاصة أو الشخصية.

♦ أن يعالج كل جزء من أجزاء الإستبيان مشكلة أو ظاهرة معينة ضمن معالم الإشكالية الرئيسية للبحث.

ويمكن تقسيم أسئلة الإستبيان من حيث النوع إلى أربعة أنواع، وهي:

1. الأسئلة المفتوحة أو الحرة: وفيها يترك للمستجوب حرية الإجابة عن السؤال المطروح بطريقته الخاصة، وتعابيره والألفاظ التي يراها مناسبة، ويستخدم هذا النوع من الأسئلة في الغالب عندما لا يكون لدى الباحث معلومات وافية أو دراية كافية عن جوانب الموضوع، أو في حالة رغبة الباحث في الحصول على معلومات تفصيلية، إذ يمتاز هذا النوع من الأسئلة بأنه لا يقيد المستجوب بإجابات محددة، إلا أنه يعاب عليه ما يلي:

- إذا كانت صياغة السؤال غير جيدة فإن المستجوب قد يجيب عن السؤال بطريقة مختلفة عما قصده الباحث.
- صعوبة تصنيف الإجابات لاحقاً وتحليلها من قبل الباحث.
- تدني نسبة الردود عن هذا النوع من الأسئلة.

2.الأسئلة المغلقة أو المحدودة الخيارات: وفي هذا النوع يحدد الباحث الخيارات الممكنة لكل سؤال، ويطلب من المستجوب إختيار إحداها أو أكثر، ويتم في الغالب اللجوء إلى هذا النوع من الأسئلة عندما تكون الخيارات المتاحة معروفة ومحددة لدى الباحث، كما يمتاز هذا النوع من الأسئلة بسهولة تصنيف بياناته وإرتفاع نسبة ردوده، إلا أن أهم ما يعاب عليه هو تقيد المستجوب بالإجابات المحددة، كما قد يغفل الباحث في بعض الأحيان لبعض الخيارات التي قد تكون ضرورية للإجابة عن بعض الأسئلة، لذا ينصح عند إستخدام هذا النوع من الأسئلة وضع خيار آخر مفتوح لتغطية هذا الإغفال في حالة وجوده.

3.الأسئلة المدمجة: وهي تلك الأسئلة التي تشمل على أقسام مغلقة وأخرى مفتوحة معاً وفق ما تم ذكره سابقاً.

4.الأسئلة الرمزية: والتي تستخدم الصور والرسومات كرموز للتعبير عن فحوى السؤال، وهي تستخدم عادةً عند إستجواب شريحة الأطفال أو للتحليل النفسي الذي يستخدمه الأطباء النفسانيون.

وللإستبيان عدة مزايا وعيوب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.مزايا الإستبيان: يمتاز الإستبيان بالعديد من المزايا التي تجعل منه الأداة الرئيسية والهامة للعديد من الدراسات الإجتماعية، ويمكن تلخيص أهم هذه المزايا فيما يلي:

- ✓ توفير الكثير من الوقت والجهد في جمع البيانات.
- ✓ من الممكن تغطية الأماكن البعيدة بتقليص المسافة والوقت عبر الطرق التكنولوجيا الحديثة، كإستخدام شبكة الإنترنت وتطبيقاتها في إرسال وتعبئة الإستبيان إلكترونياً.
- ✓ إعطاء المستجوب الحرية في إختيار الوقت المناسب لتعبئة الإستبيان، وكذا الحرية في التفكير والرجوع إلى بعض المصادر التي يحتاجها.
- ✓قد يقلل الإستبيان من التحيز، سواء من قبل الباحث أو المستجوب.

2. عيوب الإستبيان: ويمكن تلخيصها في نقطة واحدة، وهي إنخفاض نسبة الردود غالباً، وخاصة إذا تضمن الإستبيان عدد كبير من الأسئلة وخاصة الشخصية منها أو المفتوحة.

ثالثاً- الملاحظة(Observations): تعتبر الملاحظة واحدة من أقدم وسائل جمع البيانات والمعلومات الخاصة بظاهرة ما، حيث إستخدمت من قبل العديد من الباحثين قديماً في مجال الظواهر الطبيعية، مثل علم الفلك الذي يدرس الظواهر الطبيعية، وثم إنتقل إستخدمها حديثاً إلى مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية.

ويمكن تعريف الملاحظة بأنها عبارة عن: "**عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث، ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة سيرها وإتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم، ومخطط وهادف بقصد تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات، والتنبؤ بسلوك الظاهرة أو المشكلة، وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية إحتياجته**".

فبعد أن كانت الملاحظة تقتصر على الإستخدام في مجال العلوم الطبيعية، أصبح اليوم بالإمكان إستخدمها في العلوم الإجتماعية في الكثير من الدراسات، كدراسة سلوك الأفراد في مواقف عدة تتعلق بالعمل والإستهلاك...إلخ.

ويمكن تقسيم الملاحظة من حيث درجة الضبط فيها إلى نوعين، وهما:

- **الملاحظة البسيطة:** وهي المستخدمة غالباً في الدراسات الإستكشافية، عندما يلاحظ الباحث ظاهرة أو حالة دون أن يكون لديه مخطط مسبق لنوعية المعلومات، أو الأهداف أو السلوك الذي سيخضعه للملاحظة.
- **الملاحظة المنظمة:** وهي تلك التي يحدد فيها الباحث المشاهدات أو الحوادث التي يريد أن يجمع عنها البيانات، وبالتالي تكون هذه الأخيرة أكثر دقة وتحديداً عن ما هو ملاحظ في حالة الملاحظة البسيطة.

كما يمكن تقسيم الملاحظة من حيث دور الباحث في الظاهرة موضوع الدراسة، إلى:

- **الملاحظة المشاركة:** ويكون في هذا النوع للباحث دورٌ إيجابي وفعال في إحداث الملاحظة، بمعنى أنه يقوم بالدور نفسه ويشارك أفراد العينة في سلوكهم والممارسة للظاهرة المراد دراستها، فمثلاً إذا أراد الباحث دراسة ظاهرة الهجرة الغير شرعية، فإنه يضع نفسه واحداً منهم ليعيش نفس المغامرة معهم لإكتشاف الحقيقة، دون أن يفصح عن هويته.

▫ **الملاحظة غير المشاركة:** وهنا يقوم الباحث بأخذ موقف أو مكان معين، ويراقب أحداث الظاهرة دون أن يشارك أفرادها بالدور الذي يقومون به.

ويتم تسجيل البيانات المأخوذة بطريقة الملاحظة، إما عن طريق كتابة الباحث لما يلاحظه أو لما يحدث، أو بإستخدام بعض آلات التصوير والكاميرات، إذ يسجل الباحث البيانات بنفسه في نهاية المشاهدة، كما أنه يوجد العديد من الأمور التي يتوجب على الباحث مراعاتها أثناء إجرائه للملاحظة ليتمكن من الحصول على البيانات اللازمة لبحثه، والتي من أهمها:

- أن يقوم الباحث بجمع معلومات أساسية مسبقة عن الشيئ الذي سيقوم بملاحظته.
- أن يحدد أهداف الملاحظة والأمور الأساسية التي سيقوم بملاحظتها، وهو ما سيساعده على التركيز في جمع البيانات المطلوبة.
- أن يختار الوسيلة الملائمة لتسجيل الأحداث أو المشاهدات التي سيلاحظها مع التدرب على الوسيلة المختارة.
- القيام بالملاحظة بشكل ناقد وبعناية مركزة، لأن الكثير من الأمور قد تبدو بسيطة وغير هامة في تصرفات الأفراد، ولكن يكون لها أثر كبير في مجريات الحادثة أو الظاهرة.

كما أن للملاحظة عدة مزايا وعيوب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.مزايا الملاحظة:

- ✓ قد تكون الملاحظة من أكثر وسائل جمع المعلومات فائدةً للتعرف على الظاهرة أو الحادثة.
- ✓ الأخذ بتصرفات المستجوبين ولإعتماد على وضعهم الطبيعي.
- ✓ هناك بعض النواحي التي لا يستطيع فيها الباحث إستخدام أسلوبي المقابلة والإستبيان لجمع المعلومات، كدراسة سلوكات بعض الحيوانات مثلاً، وبالتالي يعتبر أسلوب الملاحظة أقرب لذلك.

2.عيوب الملاحظة:

- ✓ قد تستغرق جهداً ووقتاً طويلان، مع إرتفاع تكاليفها.
- ✓ قد يتعرض الباحث للخطر في بعض أنواع الدراسات إذا ما إعتمد أسلوب الملاحظة.
- ✓ التحيز من قبل الباحث الذي قد يكون مقصوداً بسبب تأثره بأفراد عينة الدراسة، أو أن يكون تحيزاً غير مقصود عن طريق عدم نجاح الباحث في تفسير ظاهرة ما.

✓ التحيز من قبل المستجوبين إن أدركوا وقوعهم تحت عملية الملاحظة.

رابعاً- الأساليب الإسقاطية(Projective Techniques): هناك الكثير من الأحاسيس والمشاعر الكامنة لدى الأفراد، والتي من الصعب جمع البيانات عنها بالطرق السابقة (المقابلة، الإستبيان، الملاحظة)، والسبب في ذلك هو عدم رغبة هؤلاء الأفراد الإدلاء بهذه المشاعر والعواطف، أو أنهم لا يعون هذه المشاعر والعواطف، وبالتالي لابد من وجود وسيلة يؤثر فيها الباحث على المستجوب ليجعله يظهر تلك الإتجاهات بطريقة ما، ويتم ذلك في العادة بإستخدام الأساليب الإسقاطية، والتي يغلب إستخدامها في الدراسات النفسية.

وتستخدم الأساليب الإسقاطية للتعرف على الدوافع الشرائية للمستهلكين مثلاً، وكذا لقياس إتجاهاتهم وآراءهم، خاصة إذا إعتقد الباحث أنهم لا يستطيعون الإجابة عن الأسئلة بصورة مباشرة، فهي توفر للمستجوبين فرصة الحكم على مواقف لا يكونون هم أنفسهم طرفاً فيها، مما يجعلهم في موقف الطرف المحايد ويعطيهم حرية أكبر في الإجابة.

ومن المعتاد أن تستخدم هذه الأساليب بدون تدخل من جانب الباحث أو التأثير على إجابات المستجوبين، فتحتوي على عبارات أو أشكال غامضة يقوم المستجوب بتفسيرها أو معالجتها بطريقة أو بأخرى، وتفترض هذه الأساليب أنه يمكن إستنتاج دوافع الشخص وشعوره الداخلي من خلال آراءه، حيث يقوم دون أن يدري بإسقاط شعوره الكامن في منطقة اللاوعي في تلك الآراء في صور شتى، مثل التعبير عن رأي طرف ثالث أو إسقاط شعوره وآراءه في جماد أو في مهمة يناط بها، وعادة لا تكون هناك إجابات صحيحة أو خاطئة يتم تحليل كل الإجابات وإستنتاج دوافع الشخص منها.

ويستخدم في الأساليب الإسقاطية أنواع عديدة من الإختبارات، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين، وهما:

♣ **الإختبارات اللفضية:** إذ تقوم إختبارات الإسقاط اللفظي على إستخدام الكلمات في الإجابة عن الأسئلة شفهياً أو كتابياً وتنقسم إلى 4 أنواع، وهي:

❖ إختبار الكلمات المتلازمة(Word Association): بحيث يقوم الباحث في هذا الإختبار بإعطاء المستجوبين قائمة من الكلمات أو العبارات، ويطلب من كل منهم أن يجيب

بإسم أول شيء يقفز إلى ذهنه بمجرد قراءة كل كلمة أو عبارة في القائمة، ويراعي إجراء هذا الإختبار بسرعة حتى لا تتوفر للمستجوب فرصة التفكير الواعي، ومن ثم إعطاء إجابة مزخرفة لاتعكس دوافعه أو شعوره الحقيقي، فمثلاً قد يسأل الباحث المستهلك عما يعني لفظ "بيبسي كولا" بالنسبة لكل منهم، وفي هذه الحالة ربما نحصل على الردود التلقائية التالية :" مشروبي المفضل"، " مشروب منعش"، " مشروب الشباب"...إلخ؛

❖ إختبار إكمال الجمل الناقصة(Sentence Completion): وفيه يعطى للمستجوب عدداً من الجمل غير الكاملة ويطلب منه قراءة كل منها ثم إكمالها بكلمات من عنده، ويرعى عند إعداد هذا الإختبار أن تصاغ العبارات بأسلوب الطرف الثالث، أي تصاغ بحيث تصف سلوك فرد أخر غير المستجوب نفسه لتحدث عملية الإسقاط، ومن أمثلة ذلك، مايلي:

- " ينظر الفرد العادي إلى التلفاز على أنه....."
- " يشعر معظم الناس بأن الرجال الذين يستعملون الروائع العطرية....."
- " التأمين ضد الكوارث الطبيعية هو....."

❖ إختبار شخصية المنتج أو العلامة التجارية(Product/ Brand Personalities): يتلخص هذا الإختبار في أن يطلب الباحث من المستجوبين المشاركين في البحث أن يتخيل كل منهم أن العلامة التجارية مثلاً أو السلعة أو الخدمة موضع البحث، شخصاً ما أو حيواناً ما أو أي شيء آخر، ثم يكتب قصة عنه وبذلك يميل المستهلكون إلى إسقاط آراءهم في العلامة أو السلعة أو الخدمة المعنية وكذلك الصورة الذهنية التي يحملونها عنها في الشخص أو الشيء الذي يصفونه في قصتهم؛

❖ إختبار الصورة الذهنية النمطية (Stereotype Tecknique): يشير الباحث في هذا النوع من الإختبارات إلى عائلة أو فرد معين، ثم يطلب من المستجوبين أن يكتبوا المعلومات التي يعرفونها عنه، فمثلاً قد يجري أحد البنوك إختباراً للصورة الذهنية النمطية، يسأل فيه المستهلكين السؤال التالي: أذكر صفات المدير الناجح؟ وبعد يعطيهم سؤال آخر: – ما هي نوعية الأوراق و بطاقات الإئتمان التي يحملها المدير الناجح في محفظته؟

وبهذه الطريقة يستطيع البنك أن يتعرف على أنواع وأسماء البطاقات الإئتمانية التي ترتبط في ذهن المستهلكين بشخصية المدير الناجح؛

♣**إختبارات الإسقاط التصوري:** إذ تتيح هذه الإختبارات للمستجوبين الفرصة للتعبير عن شعورهم الداخلي ودوافعهم من خلال الصور والرسوم، ولعل أن من أهم مزاياها أنها تقرب الأفراد من الواقع وتسهل عليهم تخيل الموقف أو الإتجاه الذي يسلكونه، وتشمل إختبارات الإسقاط التصوري ثلاثة أنواع، هي:

❖ الإختبارات الكرتونية(Cartoon Tests): يشتمل هذا النوع من الإختبارات على رسم كرتوني (كاريكاتوري) يكون موضوعه أحد المواقف الإستهلاكية أو الإجتماعية بصفة عامة، ويظهر فيها شخص أو عدة أشخاص يبدو عليهم الإهتمام بأحد المنتجات مثلاً، وتخرج من فم أو رأس أحد الأشخاص سلسلة من الفقاعات تتزايد في الحجم، وتنتهي تدريجياً بفقاعة كبيرة، يطلب الباحث من المستجوبين أن يفحصوا الرسم الكاريكاتوري لفترة زمنية قصيرة، ثم يكتبون كل منهم ما يرونه من تعليق في الفقاعة الكبيرة على لسان الشخص الذي تخرج منه سلسلة الفقاقيع؛

❖ إختبار الإستنباط الذاتي(Thematic Apperception Tests): قام بإعداد هذا النوع من الإختبارات الدافعية عالم النفس "Henry Murray" في عام 1938، وإحتوت النسخة الأصلية منه على ثلاثين بطاقة تحتوي على صور ضوئية لسلسلة من المواقف الإستهلاكية، إذ يتميز هذا الإختبار بمرونة كبيرة حيث يمكن تغيير بعض الصور بحسب رغبة الباحث، ويقوم الباحث عند إجراء الإختبار بإعطاء مجموعة الصور الضوئية للمشتركين في البحث ليفحصونها، ثم يكتبوا عنها قصة تحكي ما رأوه وما يعتقدونه في تلك الصورة؛

❖ إختبارات الرسم النفسية(Psycho Drawing Tests): في هذا النوع من الإختبارات يطلب الباحث من المستجوبين أن يرسم كل منهم رسماً معيناً يعبر فيه عن الصورة التي يتصورها في ذهنه لأحد المواقف، أو الظروف التي يتم فيها إستخدام هذا الموقف.[12]

وعموماً فإن الأساليب النوعية للبحث تختلف في التركيب والمكونات والإجراءات، إلا أنها جميعاً لها جذور عميقة في علم النفس الإجتماعي، وعن طريقها يتم إستدراج إجابات ذات قيمة مفتوحة من خلال حفز المستجوبين لإظهار أفكارهم ومعتقداتهم ومشاعرهم وخبراتهم الفعلية.

ولهذه الأساليب مزايا وعيوب تتلخص فيما يلي:

1.مزايا الأساليب الإسقاطية: وتتمثل في أنها تفيد دراسة بعض جوانب الشخصية أو الإنفعالات والإتجاهات التي يصعب دراستها بطرق أخرى.

2.عيوب الأساليب الإسقاطية: وهي تتلخص فيما يلي:

- ✓ صعوبة تفسير المعلومات أحياناً، وإحتمال التحيز من قبل الباحث أو المستجوب.
- ✓ صعوبة تصنيف أو تبويب البيانات المجمعة.
- ✓ إحتمالية عدم تجاوب المستجوبين في هذا النوع من الدراسات.
- ✓ إقتصارها على الدراسات النفسية والإجتماعية، وصعوبة تطبيقها على الدراسات الأخرى.

المحاضرة 05: التوثيق والإخراج الفني للبحث.

تعد هذه المرحلة الأصعب في حياة الباحث، ذلك أنها الخطوة الحاسمة لإعداد وإخراج البحث، فبعد الخوض في المراحل السابقة يقوم الباحث بنمذجة وترجمة كل المعلومات التي حصل عليها نظرياً أو تطبيقياً في عمل كتابي منظم، وذلك وفق قواعد وشروط منهجية وعلمية محكمة تبدأ بتوثيق البيانات والمعلومات وتنتهي بكتابة التقرير النهائي للبحث.

المطلب الأول: الإقتباس والتهميش.

تتطلب عملية توثيق الأفكار والمعلومات التي إستعان بها الباحث أو تمت الإشارة إليها ضمن البحث، الإعتماد على قواعد علمية ومنهجية في تحديد أساليب الإقتباس وطرق التهميش، وهو ما يمكن تلخيصه فيما يلي:

الفرع الأول: الإقتباس- الأساليب والقواعد.

تعتمد البحوث أو الدراسات عامةً على ما يسبقها من أعمال منشورة، فقد يأخذ الباحث عن فكرة أو يعرض لرأي، سواء كان ذلك للإستشهاد أو المناقشة، أو للمقارنة، أو لأي غرض آخر يخدم البحث، فعملية إعداد البحوث تتطلب الإستعانة بمراجع ومصادر مختلفة.

وتعد عملية الإقتباس من العناصر الجوهرية في كتابة الأبحاث، كون البحوث العلمية تعتمد في معظم الحالات على المعرفة العلمية المتراكمة، ما يتطلب من الباحث الإستعانة بآراء الآخرين وأفكارهم لتعزيز وتدعيم بحثه بالمعلومات.

ويعرف الإقتباس بأنه:" **إستفادة من المعلومات التي يتضمنها مصدر معين، يرى الباحث أن لها علاقة بموضوع بحثه، أو أنه من المفيد الإستشهاد به في بحثه لأجل القياس، أو المقارنة...إلخ**".

ويجب التأكيد هنا، أن اللجوء إلى الإقتباس وإن كان مشروعاً من الناحية العلمية، إلا أن عدم مراعاة قواعده قد تعطي إنطباعاً سلبياً عن البحث، لذا فتستدعي عملية الإقتباس التقيد بأربعة قواعد أساسية، وهي:

- الأمانة العلمية، والتي تعني بالضرورة الإشارة إلى المرجع الذي تم الإقتباس منه، وبالتالي عدم سرقة أو إنتحال جهود الآخرين وأفكارهم؛
- الدقة وعدم تشويه المعنى، أي محاولة الباحث إعطاء المعنى الذي قصده الكاتب الأصلي للمادة المقتبسة، وأن لا يحرف أو يشوه الفكرة أو المعنى المقتبس؛
- الموضوعية في الإقتباس، بمعنى أن لا يقتصر الإقتباس والشواهد على الكتابات التي تؤيد رأي الباحث فقط، وإهمال الكتابات الأخرى التي تعاكس وجهات نظر الباحث حتى وإن كانت منطقية؛
- الإعتدال في الإقتباس، بمعنى أن لا يصبح البحث أو الدراسة مجرد إقتباسات وإستشهادات بآراء الآخرين دون رأي الباحث نفسه عند كل إقتباس، ومن الجدير بالذكر هنا أنه لابد في حالات معينة أخذ الإذن بالإقتباس من الناشر أو صاحب حقوق النشر، أو المؤلف إذا ما زادت المادة المقتبسة عن حد معين (1000 كلمة) مع الإشارة إلى ذلك.[13]

وتتنوع طرق الإقتباس وأصول توثيقه وفقاً لقواعد البحث العلمي إلى نوعين، هما:

- **الإقتباس المباشر (الحرفي):** ونعني به إستعانة الباحث بفكرة للآخرين، يثبتها في بحثه أو تقريره بشكل حرفي كما وردت من المصدر الأصلي دون أي تبديل أو تغيير في كلماتها، إذ يلجأ الباحث في الغالب إلى الإقتباس الحرفي في حالة شعوره بأهمية المادة المقتبسة، وتعزيزها لفكرة أو رأي ما يطرحه أو ينتقده، كإقتباس تعريف ما للظاهرة المدروسة أو خصائصها...إلخ.

وفي حالة الإقتباس الحرفي يتم حصر المادة المقتبسة بين فارزتين (".....")، ثم تهميشها في نهاية الصفحة.

▫ **الإقتباس غير المباشر:** ويتم عند قيام الباحث بتناول فكرة لكاتب أو باحث آخر دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي، أي صياغة الفكرة المقتبسة بأسلوبه الخاص ولغته، وقد يلجأ الباحث في هذا النوع من الإقتباس إلى أحد الأسلوبين التاليين:

– تلخيص المادة المقتبسة، وخاصة إذا كانت تتناول أشياء ومعلومات أخرى غير تلك التي يحتاجها الباحث، وبالتالي يقوم بتقليص حجمها.

– إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية المقتبسة بلغة الباحث وبكلمات مختلفة عن النص المقتبس منه، مع مراعاة عدم تشويه المعنى الأصلي المقصود أو تغييره.

ويشاع إستخدام هذا النوع من الإقتباس في معظم الكتابات والبحوث، ويغلب إستخدامه بشكل أوسع من الإقتباس المباشر، كما لا يتم وضع المادة المقتبسة في هذه الحالة بين فارزتين، كما يتم تهميشها أيضاً في آخر الصفحة كما سنراه لاحقاً.

الفرع الثاني: الإشارة إلى المراجع (التهميش) وكيفية تدوينها.

يعتبر إستخدام الهوامش من الأمور الشائعة في معظم الأبحاث والكتب العلمية، ويقصد بالهوامش تلك المادة التي تظهر أسفل الصفحة أو في نهاية الكتاب أو تقرير البحث من أجل توضيح فكرة أو إعطاء معلومات عن مرجع تم الإقتباس منه أثناء البحث.

وتستخدم الهوامش في أربع حالات أساسية، وهي:

✓ الإشارة إلى مراجع الكتب أو المقالات، أو مصادر أخرى تم الإستشهاد بها أو الرجوع إليها، أو الإقتباس منها لمادة أو فكرة ما.

✓ توضيح فكرة أو مصطلح أو مختصر، أو عبارة معينة وردت خلال النص الأصلي، وتستخدم هذه الحالة إذا رأى الباحث أن عملية التوضيح خلال المتن قد تشوش القارئ، أو تقلل من ترابط الأفكار.

✓ وضع شكل أو تقدير لبعض الأفراد أو الجهات التي ساعدت الباحث بأي شكل من أشكال المساعدة، سواء كان ذلك مادياً أو بالتعليق على البحث، أو تصحيحه لغوياً أو ما شابه ذلك من الأمور.

✓توجيه القارئ للرجوع إلى بعض الصفحات أو الفصول في البحث أو الكتاب، والتي يصعب إعادة شرحها أو توضيحها مرة أخرى.

وتظهر الهوامش الخاصة بكل صفحة إما في نهاية الصفحة نفسها، أو يتم تجميع كل الهوامش الفصل وترقم بشكل متسلسل ثم توضع في نهاية الفصل، وفي حالات أخرى قد يتم جمع كل الهوامش الواردة في الكتاب أو البحث وتعطى أرقاماً متسلسلة، لتظهر في نهاية الكتاب أو البحث.

إلا أن الطريقة الأولى هي المفضلة عن غيرها من الطرق الأخرى، نظراً للسهولة والسرعة التي تمنحها للقارئ للإطلاع على محتواها، فحسب هذه الطريقة يشار إلى الهوامش أسفل كل صفحة وفق ما يلي:

- بعد ذكر القول أو الفكرة المقتبسة في النص يسند لها رقم (يفضل أن يكون هذا الرقم بالطريقة الأوتوماتيكية التي يوفرها برنامج Word والمعبر عنها بالإشارة **AB[1]**).

- يظهر خط قصير في أسفل الصفحة بعد الضغط على الإشارة المذكورة أعلاه، ليتم تدوين المرجع مباشرة بعد الخط تماماً، وأمام الرقم المشار إليه.

- يدون المرجع بالطريقة التالية: إسم ثم لقب الكاتب، "**عنوان الكتاب**"، دار النشر أو إسم الناشر، عدد الطبعة (إن كانت لها طبعات)، بلد النشر، سنة النشر، رقم الصفحة التي يوجد بها القول المقتبس.

مثال: محمد أمين الرومي، "**التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت**"، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية (مصر)، 2004، ص: 14.

هذا المثال خاص بكيفية كتابة الهوامش الخاصة بالكتب، وهي لا تختلف كثيراً عن المذكرات والمجلات، وغيرها من المراجع الأخرى، فمثلاً بالنسبة للمذكرات تكون كما يلي:

1.عمر حمزة زواوي، " **قياس إتجاهات المستهلكين نحو خدمات التأمين على الممتلكات العقارية ضد أخطار الكوارث الطبيعية** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة (الجزائر)، 2008، ص: 11، 13.

ملاحظات:

- إذا كان الكتاب ليس له طبعات، فإننا نكتب في مكان "**الطبعة الأولى**" عبارة "**بدون طبعة**".
- إذا كان وجد أكثر من مؤلفين إشتركا في وضع الكتاب، فإنه عند هذه الحالة، نرتب المؤلف حسب الكاتب المذكور في المرتبة الأولى في الكتاب، أما إذا تعدى عدد المؤلفين أكثر من إثنين، فلا نذكرهم جميعاً، بل نذكر الكاتبين الأولين، و نقول بين مزدوجتين " **و آخرون** " أو " **و غيرهم** ".
- بالنسبة للصفحة، إذا أخذنا القول المقتبس من صفحة معينة، فإننا نذكرها مباشرة كما في المثال أعلاه، أما إذا أخذنا قول مقتبس من عدة صفحات على الترتيب فإننا نكتب مثلاً: **ص:14-17**، أما إذا أخذناها من صفحات معينة، ولتكن مثلاً صفحة 12 و15 فإننا نكتب كما يلي: **ص ص:12، 15**.

أما تدوين المجلات، فيكون كما يلي:

1.عبد المجيد قدي و أحمد مجدل،" **تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في البلاد العربية بين الواقع والمأمول**"، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، جامعة الجزائر، 2003، ص ص: 02، 06.

- إذا ذكر نفس المرجع لصاحبه في صفحة أخرى، فإننا نكتفي بكتابة إسم الكاتب، ثم نشير إلى أنه مرجع سابق، ثم الصفحة، وذلك وفق ما يلي: **عمر حمزة زواوي، مرجع سابق، ص: 54.**

أما إذا كان للمؤلف أو الكاتب كتاب أو مرجع آخر إعتمده الباحث في بحثه، بمعنى أن الباحث قام بإستعمال كتابين بعنوانين مختلفين لنفس الكاتب في نفس البحث، فإنه يكتب إسم ولقب الكاتب، ثم عنوان الكتاب، ثم عبارة مرجع سابق، ومن ثم الصفحة، وذلك مثلاً كما يلي:

عمر حمزة زواوي،" تأثير الإعلان الإلكتروني على السلوك الإستهلاكي للفرد"، مرجع سابق، ص: 22.

أما إذا ذكر نفس المرجع في نفس الصفحة، فإننا نشير إليه كما يلي: **نفس المرجع السابق، ص:16.**

- يدون الهامش إذا كان مكتوب باللغة الأجنبية بنفس الطريقة التي يكتب بها باللغة العربية، إلا أنه يبدأ من اليسار إلى اليمين وفق المثال التالي:

[1] - François-Xavier HUSSHERR, « **La Publicité sur internet : comment tirer parti efficacement de l'e-pub** », édition Dunod, Paris (France), 1999, P : 227.

أما إذا تكرر نفس المرجع في نفس الصفحة فإننا نكتب إسم ولقب الكاتب، ونرفقه بعبارة « IBID »، ثم رقم الصفحة، وذلك وفق ما يلي:

[1] - François-Xavier HUSSHERR, IBID, P : 22.

أما إذا تكرر نفس المرجع في صفحات أخرى، فإنه يكتب إسم ولقب الكاتب مرفق بعبارة « OP CIT» ، وذلك وفق ما يلي:

[1] - François-Xavier HUSSHERR, OP Cit, P: 15.

- أما المراجع الإلكترونية فإنها تهمش كما يلي:

إسم ولقب صاحب المقال، "**عنوان المقال**"، [على الخط]، تاريخ و وقت تحميل هذا المقال من الإنترنت، العنوان الإلكتروني لمصدر المقال.

1. **مثال:** أحمد فراس حمادة، مقال بعنوان: " **رسائل الوسائط المتعددة بالصوت والصورة**"، [على الخط]، تاريخ الإطلاع: 2010/08/28 (الساعة 12:55)، أنظر:
http://www.alrakameiat.com/print.php?filename=200804301506450

المطلب الثاني: قواعد الكتابة والإخراج الفني للبحث.

يعد النمط الكتابي من أنماط الإتصالات التي تأخذ أشكالاً متعددة وتستخدم وسائل متنوعة، حيث يتم بواسطتها تبادل المعلومات أو توصيلها بطريقة مكتوبة، كالرسائل البحثية الجامعية والكتب الرسمية، والمجلات العلمية...إلخ.

إذ يعتبر التقرير البحثي الذي يلتزم بقواعد البحث العلمي، وسيلة إتصال فكري بين الباحث والقارئ، فالباحث البارع هو الذي يحرص على تقديم أفكاره بشكل منسق ولائق، مدعماً أفكاره بالأدلة والبراهين العلمية للإجابة على معظم التساؤلات التي يمكن أن تثار حول إشكالية بحثه، وهنا يبرز أسلوب تقرير البحث كأداة لتحرير البحث وفق القواعد والأساليب العلمية المنهجية.

الفرع الأول: قواعد كتابة البحث.

إن تحرير البحث يملي على الباحث إحترام قواعد اللغة، سواء كانت اللغة عربية أو أجنبية، وبالتالي يجب مراجعة العمل دائماً لتجنب أخطاء النحو والقواعد، كما يجب إحترام التراكيب اللغوية بإستخدام جمل قصير قدر الإمكان، بالإضافة إلى إستخدام علامات الوقف، كالنقطة والفاصلة(،)، والنقطة الفاصلة(؛)، مما يسمح بتنظيم وتركيب نص البحث.

ويستحسن أن يكتب الباحث بحثه بنفسه، فقد يكون الأمر متعباً ولكنه يجنبه الكثير من الملاحظات المتعلقة بالطباعة، ومهما يكن فإن الباحث مسؤول عما يرد في بحثه، وبالتالي فهو مطالب بإحترام قواعد معالجة النصوص ببرنامج(Word)، والتي غالباً ما تتوقف على المعايير والتوجيهات التالية:

أولاً- حجم وهيئة الصفحة: في الواقع لا يقترن عدد صفحات البحث بعدد محدود، وإنما يستحسن أن يكون عدد الصفحات المقترحة في إنجاز بحث علمي كإنجاز مذكرة ليسانس أو ماجستير، ما بين 150 و200 صفحة على الأكثر، فعلى العموم يجب أن يحتوي هذا البحث على جانب نظري وأخر تطبيقي، إلا أنه يجب على الباحث أن لا يخوض كثيراً في الجانب النظري ويتفادى الحشو في تركيب المعلومات وإقتباس الأفكار، مما يفضل أن لا يفوق هذا الجزء عدد صفحاته 80 أو 90 صفحة.

و يمكن تهيئة ورقة أو صفحة التحرير وفق معايير التهميش التالية:

- الهامش إلى الأعلى: 3 سم تقريباً.
- الهامش إلى الأسفل: 3 سم تقريباً.
- الهامش إلى اليمين: 3 سم تقريباً.
- الهامش إلى اليسار: 1.5 سم تقريباً.

ملاحظات:

- يجب أن تحتوي الصفحة على تسع كلمات في السطر الواحد، و21 سطر في الصفحة الواحدة، أو كتابة 11 كلمة في السطر الواحد و19 سطر في الصفحة الواحدة.

- يجب إحداث توازن في عدد الصفحات بين الفصول، وذلك بإحترام فارق الصفحات بين الفصول والذي يقدر بـ 10 صفحات بالزياد أو النقصان، أي إذا تناول الفصل الأول مثلاً 40 صفحة فإن الفصل الثاني سيكون مساوي للفصل الأول أو لديه فارق بـ10 صفحات بالزيادة أي 50 صفحة أو بالنقصان بـ 30 صفحة، مع إحترام هذا الفارق مع كل فصول البحث.

ثانياً- حجم ونوع الخط: حسب القاعدة العامة، فإنه يجب إستخدام أحد الخطوط المقترحة ضمن برنامج (Word)، وذلك حسب اللغة المستعملة في تحرير البحث، وهذا وفق ما يلي:

▪ **بالنسبة للغة العربية:** هناك ثلاثة خطوط أساسية، بحيث يتم إختيار إحداها، وهي: « Simplilfied Arabic » أو« Arabic Transparent» أو « Traditional Arabic » أما فيما يخص الحجم، فيجب إستخدام الأحجام المألوفة التالية:

- 16 نقطة لصفحة العنوان والعناوين الداخلية المختلفة.
- 14 نقطة بالنسبة للنص(المتن)، مع تباعد بين الأسطر بمسافة واحد ونصف بالنسبة لخط Simplilfied Arabic و Traditional Arabic، ومسافة واحدة بالنسبة لخط Arabic Transparent.
- 10 أو 12 نقطة للهوامش السفلية.

▪ **بالنسبة للغات الأجنبية(فرنسية /الإنجليزية):** هناك ثلاثة خطوط أساسية أيضاً، وهي: « Time New Roman » أو « Arial » أو « Courier New».

أما فيما يخص الحجم المستخدم في الكتابة، فهو كالتالي:

- 14 نقطة لصفحة العنوان والعناوين الداخلية.
- 12 نقطة بالنسبة للنص(المتن)، مع تباعد بين الأسطر يقدر بمسافة واحد ونصف.
- 10 نقاط للهوامش السفلية.

الخاتمة:

من خلال ما تأتى في مضمون هذه المطبوعة من نقاط وتعاريف خاصة بعلم المنهجية، وآليات القيام بإعداد البحوث العلمية، إرتئينا أن تكون الخاتمة عبارة عن توصيات للطلبة الباحثين تتجلى فيما يلي:

- يجب على الطالب الباحث أن يختار موضوع بحثه بإرادته الشخصية، وعن وعي منه وقناعة بأهمية الموضوع من الناحية العلمية.

- يستحسن أن يكون موضوع البحث مرتبط بالتخصص التكويني للباحث، حتى تتاح له فرصة إبداء آراءه وطرح أفكاره بشكل أكثر عمق في الموضوع.

- لابد أن يقوم الباحث بترتيب أفكاره ووضع جدول زمني يتقيد به في إنجاز ما تم التخطيط له طول فترة البحث.

- العمل على قراءة وفهم محتويات هذه المطبوعة، والتدقيق في آليات البحث حتى تسهل عليه عملية البحث.

- العمل على إحترام قواعد البحث المنهجية التي من شأنها أن تقلل من إنتقادات لجنة المناقشة للبحث.

- المنهجية هي مفتاح كل باحث لبلوغ المستويات العُلى من العلم والمعرفة.

قائمة المراجع:

[1] – أحمد إبراهيم خضر، " **إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة إلى الخاتمة**"، كلية التربية– جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، مصر (القاهرة)، 2013، ص: 29.

[2] – رابح كشاد، "**دليل منهجية العلوم الإجتماعية– معارف نظرية وتمارين تطبيقية**"، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2007، ص: 21.

[3] – نفس المرجع السابق، ص: 13.

[4] – أحمد إبراهيم خضر، مرجع سابق، ص: 97، 98.

[5]– عامر إبراهيم قنديلجي، "**البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن (عمان)، 1999، ص: 73، 74.

[6] – محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، "**منهجية البحث العلمي–القواعد والمراحل والتطبيقات**"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان (الأردن)، 1999، ص:35.

[7] – محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، مرجع سابق، ص:37.

[8] – رابح كشاد، مرجع سابق، ص:111.

[9] – عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص: 116.

[10] – محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، مرجع سابق، ص:48.

[11] – رابح كشاد، مرجع سابق، ص:107، 108.

[12]– ثابت عبد الرحمان إدريس، "**بحوث التسويق–أساليب القياس والتحليل وإختبار الفروض**"، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، 2003، ص: 402، 403.

[13] – محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، مرجع سابق، ص:174.

ملاحظة:

هذه محاضرات منجزة من طرف الأستاذ الدكتور: زواوي عمر حمزة، أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة علي لونيسي البليدة 2